

تحرك عاجل

باحث ميداني بمنظمة غير حكومية رهن الاعتقال الإداري

صدر أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر بحق صلاح الحموري، وهو فلسطيني فرنسي، ويعمل باحثاً ميدانياً لدى المنظمة الفلسطينية غير الحكومية، "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان". وتحتجزه إسرائيل منذ 23 أغسطس/آب 2017، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يقدم للمحاكمة.

في 17 سبتمبر/أيلول 2017، أيدت المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر وقعه وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان بحق صلاح الحموري، الذي يبلغ من العمر 32 عاماً، ولا يزال محتجزاً داخل إسرائيل، بسجن كيتزيوت.

إذ اعتقلته شرطة الحدود الإسرائيلية، أثناء مدهمة منزله ليلاً بحي كفر عقب في القدس الشرقية المحتلة، في 23 أغسطس/آب 2017. وأصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، بعد ذلك، بحقه أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر. وفي 5 سبتمبر/أيلول 2017، وهو اليوم الذي انعقدت فيه جلسة تأييد أمر الاعتقال؛ قررت المحكمة المركزية في القدس إعادة تطبيق حكم سابق صدر بحق صلاح الحموري عقب إدانته في 2005، والذي كان سيقضي بموجبه ثلاثة أشهر بالسجن؛ بدلاً من تأييد أمر الاعتقال الإداري بحقه؛ حيث سيمضي الفترة المتبقية؛ إلا أن النيابة طعنت على قرار المحكمة. وفي 13 سبتمبر/أيلول 2017، قضت "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية بقبول الطعن الذي تقدمت به النيابة على إعادة إصدار الحكم؛ وفي 17 سبتمبر/أيلول 2017، أيدت المحكمة المركزية في القدس أمر الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر الذي صدر بحقه في بادئ الأمر.

يحمل صلاح حموري الجنسية الفرنسية ويقيم بالقدس الشرقية. ويعمل باحثاً ميدانياً في القدس لدى "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان"، وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان يقع مقرها برام الله. صلاح حموري هو ثاني موظف، بالمؤسسة المذكورة، يجري اعتقاله إدارياً. فلا يزال المنسق

الإعلامي للمنظمة حسن الصفدي، معتقلاً منذ 10 يونيو/حزيران 2016، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يقدم للمحاكمة. كما منعت السلطات الإسرائيلية خمسة موظفين آخرين بـ"مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان" من السفر خارج إسرائيل أو فلسطين. ولا تزال **خالدة جرار**، عضو مجلس إدارة "مؤسسة الضمير" رهن الاعتقال الإداري منذ 2 يوليو/تموز 2017.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو العبرية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن إطلاق سراح صلاح الحموري، وجميع من وُضعوا قيد الاعتقال الإداري، ما لم توجّه لهم على وجه السرعة، تهمة بارتكاب جرائم جنائية معترف بها دولياً، وأن تتم محاكمتهم في إطار إجراءات تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن تضع حداً للمضايقة والاعتقال التعسفي التي يتعرض لها العاملون الفلسطينيون في مجال حقوق الإنسان، ومن بينهم موظفو "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان"؛
- حث السلطات الإسرائيلية على أن تتخذ على الفور، الخطوات لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Liberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakiryia

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni_Numa

Minister of Public Security
Gilad Erdan
Kiryat Hamemshala
PO Box 18182
Jerusalem 91181, Israel
Fax: +972 2 584 7872
Email: gerdan@knesset.gov.il
Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

باحث ميداني بمنظمة غير حكومية رهن الاعتقال الإداري

معلومات إضافية

اعتقل صلاح الحموري، أثناء مدهمة منزله ليلاً بحي كفر عقب في القدس الشرقية المحتلة، في 23 أغسطس/آب 2017؛ ثم نُقل، بعد ذلك، إلى مركز للاستجواب تابع لـ"جهاز الأمن الإسرائيلي"، داخل مركز للاعتقال في المجمع الروسي بالقدس؛ حيثما مُدت فترة اعتقاله.

وسبق أن سجنّت السلطات الإسرائيلية صلاح الحموري لمدة سبعة أعوام، ثم أطلقت سراحه، في إطار صفقة لتبادل السجناء في 2011. كما منعت صلاح الحموري، الذي يقيم بالقدس الشرقية من دخول الضفة الغربية المحتلة، حتى سبتمبر/أيلول 2016؛ ومنعت زوجته، التي تحمل الجنسية الفرنسية، من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، منذ 2016. وفي فبراير/شباط 2016، رُحلت زوجة صلاح الحموري من إسرائيل، بعد احتجاجها لثلاثة أيام بمركز للاعتقال، بالقرب من مطار بن غوريون. كما تعرضت أسرته، من بينها زوجته وابنه وحماه، للمضايقة والتهديد من قبل مجهولين، وذلك بعدما نشر موقع إلكتروني فرنسي جميع بيانات الاتصال الخاصة بهم.

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهرياً كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطراً جسيماً ووشيگًا على الأمن، كبديل لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. ويمكن تجديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى. كما تُبقى الأدلة سرًا، مما يعني أنه لا يمكن للمعتقلين الطعن في قانونية اعتقالهم، أو معرفة الوقت الذي سيطلق فيه سراحهم. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ارتفعت وتيرة العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة حادة. وكما جرت العادة خلال الفترات الأخرى التي

يتصاعد فيها التوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملات اعتقال جماعي، وبإصدار المزيد والمزيد من أوامر الاعتقال الإداري، بما في ذلك مواصلة استخدامه بحق الأطفال. ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "هموكيد"، بلغ عدد المعتقلين الذين احتجزتهم إسرائيل، بموجب أوامر الاعتقال الإداري، منذ سبتمبر/أيلول 2017، دون أن تُوجّه لهم تهمة أو أن يُقدموا للمحاكمة، 477 معتقلاً.

وتقع جميع السجون الإسرائيلية المُحتجز بها معتقلون فلسطينيون، بموجب أوامر بالاعتقال الإداري، داخل إسرائيل، عدا سجنًا واحدًا. ويشكل اعتقال الفلسطينيين من أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل انتهاكًا للقانون الدولي. فتنص "اتفاقية جنيف الرابعة" على وجوب احتجاز المعتقلين من سكان الأراضي المحتلة في الأراضي المحتلة نفسها، وليس في أراضي سلطة الاحتلال.

ووثقت منظمة العفو الدولية تصاعدًا في أعمال التهريب من جانب الحكومة الإسرائيلية ضد ناشطي حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما اتخذت إسرائيل خطوات لتقييد حرية التعبير داخل إسرائيل نفسها، إذ يلجأ مسؤولون إلى التهريب وحملات التشويه لاستهداف منظمات حقوق الإنسان وموظفيها.

الاسم: صلاح الحموري (نكر)، وحسن الصفدي (نكر)، وخالدة جرار (أنثى)، وغيرهم من موظفي "مؤسسة الضمير"

النوع: ذكور وإناث

التحرك العاجل: UA 226/17 رقم الوثيقة: MDE 15/7211/2017 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2017